وصرح به في الروضة قال في المهمات وهو متجه ان كان لفرض ينوي
اي اولا لفرض فان كان للصلاة فكقراءة السورة فيهما او لا عنكافي او
طواف فكالصلاة فرضا ونفلا كردة الوالد رحمه الله تعالى بمفهوم
كلام الروضة من انه لا يجوز لها دخوله لذلك لصحة الصلاة خارجه
بخلاف الطواف ونحوه فانه من ضرورته وتصلي الفرائض خارج المسجد
ابدا وجوبا مكتوبة او منذورة لاحتمال الطهر والتيمم كما قاله الاسنوي
ان صلاة الجنازة كذلك وكذا النفل في الاصح لانه من تمامات الدين
فلا وجه لحرمانها ذلك والثاني لا اذ لا ضرورة اليه كمس المصحف
والمرأة في غير الصلاة وشمل اطلاقه التنفل بعد خروج وقت الفرض
وقد علم مما مر ويجوز لها صوم النفل وطواف النفل كالصلاة
وسيأتي في صلاة الجماعة لزوم قضايا الصلاة وما يتعلق به وتغتسل
لكل فرض لاحتمال تقدم الانقطاع وانما تفعله بعد دخول وقته لانه
طهارة ضرورة كالتيمم نعم ان علمت وقته كعند الغروب لم تغتسل الا له
وخرج بالفرض النفل فلا يجب عليها الاغتسال له كما اقتضاه ظاهر كلام
الاكثرين وجزم به في الكفاية وصرح به ابن المقري في شرح ارشاده
وهو المعتمد واذا اغتسلت لا يلزمها المبادرة للصلاة لكن لو اخرت
لزمها الوضوء حيث يلزم المستحاضة الموخرة ومعلوم انه لا غسل على ذات
التقطع في النقاء اذا اغتسلت فيه ويلزمها اذا اريد تفرض ان ترتب بين اعضاء
الوضوء فيما يظهر لاحتمال انه واجبها والعبادة يحتاط لها ولا يلزمها بنية
الوضوء بنية نحو الحيض وتصوم لزوما رمضان لاحتمال ان تكون طاهرة
في جميعه شهرا اخر كاملين حال من رمضان وشهرا وتنكير غير مؤثر
لتخصيصه بما قدرته وهي موكدة لرمضان ليلا يتوهم اطلاقه على بعضه
بل لو ثبت ستة كما يعلم من قولنا الاتي فالكمال الى اخره وموسعة الشهر
لافادتها ان المراد به ثلاثون يوما بان يكون رمضان ثلاثين وتاتي
بعده بمثلها متوالية فيحصل لها من كل منهما اربعة عشر يوما الاحتمال

قال ولا تخفى ان محل ذلك
اذا امنت التلويث انتهى
وما فهمه كلامه من جواز
دخولها للصلاة فرضا ونفلا

بكاملين ص

ان يكون حيضها اكثر الحيض وان يبتدي في اثنا يوم فينقطع
في اثنا السادس عشر من ذلك اليوم ووجود الحيض في بعض اليوم
سفل له فيلزم ما قلناه فالكمال في رمضان قيد لفرض حصول
الاربعة عشر لا بقيا اليومين كما لا يخفى ولا اعتراض على المتن كما
لا يعترض عليه بانه لا يبقى عليها شيء اذ علمت ان الانقطاع كان ليلا
لوضوحه ايضا واحترز عن الشهر الناقص فاذا نقص رمضان
مثلا حصل لها منه ثلاثة عشر يوما والمقضي منه بكل حال ستة عشر
يوما فاذا صامت بعد ذلك شهرا كاملا بقي عليها يومان واذا بقي
عليها يومان فطريقة براءة ذمتها منهما ان تفعل ما ذكره بقوله
فتصوم من ثمانية عشر يوما ثلاثة اولها وثلاثة اخرها فيحصل
لها اليومان الباقيان لان الحيض ان طرأ في الاول منها فغايته
ان ينقطع في الثالث صح الاولان او في السادس عشر صح الثاني والثالث
او في السابع عشر صح السادس عشر والثالث او في الثامن عشر
صح الكل ان قبله ويحصل اليومان ايضا بان تصوم لها اربعة اول
الثمانية عشر واثنين اخرها او بالعكس او اثنين اولها واثنين اخرها
واثنين وسطها وبان تصوم لها خمسة الاول والثالث والخامس
والسابع عشر والتاسع عشر ولا يتعين هذا المذكور في تحصيل ذلك
كما هو مبسوط في المطولات بل بالبعض فقال ممكن تحصيلها
بكيفيات تبلغ الف صورة واحدة ولعله في جميع مسايل الصوم
بانواعه لاني هذه الصورة بخصوصها للظهور فساده ويمكن قضاء
بصوم يوم ثم الثالث من الاول والسابع عشر منه لان الحيض
ان طرأ في الاول سلم الاخيران او في الثالث سلم الاول وان كان اخر
الحيض الاول سلم الثالث او الثالث سلم الاخير ولا يتعين اليوم
الثالث للصوم الثاني ولا السابع عشر للصوم الثالث بل لها ان تصوم
بدل الثالث يوما بعده الى اخر الخامس عشر وبدل السابع عشر يوما

السادس عشر فيصح لها
اليومان الاخيران وان
طرأ في الثاني صح الطرفان
او في صح

فيما يظهر ايضا اذ جهلها
بالحال يصيرها كالغالط وهو
يجزيه الوضوء ص

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)